

خارطة استثمارات سعودية طموحة للسنوات العشر المقبلة

الصندوق السيادي والقطاع الخاص رافدان لتنفيذ البرنامج الاقتصادي



ضمان حقوق الأجيال القادمة

وقال جيسون توفى، الخبير الاقتصادي في الأسواق الناشئة لدى كابيتال إيكونوميكس، في مذكرة "ستواصل تأثيرات رفع ضريبة القيمة المضافة في يوليو المقبل مرتفعا حتى منتصف هذا العام"، وأضاف "لكن تأثير التشفير المالي يضغط على الطلب المحلي ويعرقل التعافي الاقتصادي. ضغوط الأسعار الكامنة ستترجع على الأرجح".

وأظهرت بيانات رسمية أن معدل التضخم بلغ في ديسمبر نسبة 5.3 في المئة، وهي القراءة الأضعف منذ رفع الضريبة، وأدى التراجع الشهري في وتيرة التضخم بالنسبة للأغذية والمشروبات إلى تعويض أثر زيادة التضخم في القطاع الصحي. وفصل العاملين.

وجاه الاقتصاد السعودي تحديات غير مسبقة جراء انهيار أسعار النفط حيث تقلصت المداخيل وضعف الميزان التجاري، ما تسبب في تراجع التصنيف الائتماني في ظل محاولات الرياض ترتيب الإنفاق وتنوع مصادر التمويل عبر زيادة الضريبة على القيمة المضافة.

حكومية بأن التضخم في السعودية ارتفع إلى 3.4 في المئة في 2020، مدفوعا بزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أمثالها في العام الماضي، إذ كانت المملكة تسعى لدعم إيرادات الدولة التي تضررت من أزمة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وقالت الهيئة العامة للإحصاء الخميس إن أسباب هذا الارتفاع الرئيسية هي أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي ارتفعت بنسبة 9 في المئة، وسعر النقل الذي زاد بنسبة 3.8 في المئة.

وشهد التضخم قفزة في النصف الثاني من العام الماضي بسبب رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15 في المئة. جاءت الزيادة بعد معدل تضخم غير مرتفع في الجزء الأول من العام واتجاه انكماش في 2019 عندما كان المعدل السنوي عند سالب 2.1 في المئة.

وتراجع اقتصاد أكبر مصدر للنفط في العالم بشكل حاد في العام الماضي، لكن هناك ما يشير إلى أن وتيرة النزول تباطأت في بيانات الربع الثالث، إذ جرى رفع بعض قيود كوفيد-19.

وأظهرت مسح أعمال في الشهور الأخيرة تقافيا للنشاط الاقتصادي، وهو ما يعود إلى عدة أسباب منها تحرير الطلب الاستهلاكي من الكبت، بيد أن اقتصاديين يقولون إن زيادة ضريبة القيمة المضافة تضغط على وتيرة التعافي.

تلك الإصلاحات ستتضاعف في السنوات العشر المقبلة. وأضاف "السعودية تنوي الدخول في استثمارات القطاعات الواعدة، والقطاعات التقليدية ذات الكفاءة، منها الطاقة المتجددة والسياحة والنقل والترفيه والرياضة".



الأمير محمد بن سلمان
صندوق الاستثمارات
والقطاع الخاص
سيمولان هذا البرنامج

وتأسس المنتدى الاقتصادي العالمي عام 1971، في مدينة جنيف السويسرية كمنظمة دولية غير حكومية، ويهدف إلى تحسين حالة العالم عبر تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

والسعودية أكبر مصدر للنفط في العالم وثالث أكبر منتج للخام بعد الولايات المتحدة وروسيا. وتوسع السعودية إلى تنوع اقتصادها بعيدا عن النفط في إطار رؤية برنامج إصلاح اقتصادي (رؤية المملكة 2030)، بعد معاناتها من تراجع أسعار الخام عن مستويات منتصف 2014، ولاحقا بسبب جائحة كورونا.

وتواجه السعودية ضغوطا اقتصادية على عدة مستويات، حيث أفادت بيانات

كشفت السعودية عن مخطط استثمارات واعد خلال السنوات العشر المقبلة عبر مشاريع جديدة، في إطار رؤية 2030 لتنويع الاقتصاد والاستفادة من قدرات المملكة غير المستغلة وتأسيس قطاعات نمو جديدة واعدة.

الرياض - طرحت السعودية خطتها الاستثمارية للعشرية القادمة والتي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في إطار رؤية 2030 التي تهدف إلى تنمية المشاريع وتنوع مصادر التمويل، حيث يمثل صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص السعودي رافدا أساسيا لتنفيذ هذا البرنامج.

وأعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أن الفرص الاستثمارية الكبرى في المملكة ستصل قيمتها إلى 6 تريليونات دولار خلال السنوات العشر القادمة، منها 3 تريليونات دولار استثمارات في مشاريع جديدة، في إطار ما توفره رؤية 2030 من فرص لإطلاق قدرات المملكة غير المستغلة وتأسيس قطاعات نمو جديدة واعدة.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية (واس) إلى ولي العهد السعودي قوله خلال جلسة حوار إستراتيجية ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي، بحضور أكثر من 160 من قادة ورواد الأعمال المؤثرين الدوليين ممثلين 28 قطاعا و36 دولة، إنه سيتم تمويل 85 في المئة من هذا البرنامج الاقتصادي الضخم من قبل صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الشروة السيادي) والقطاع الخاص السعودي، بينما ستكون النسبة المتبقية من خلال تحفيز رأس المال الأجنبي من دول الخليج وكافة دول العالم، للدخول في استثمارات القطاعات الواعدة والقطاعات التقليدية ذات الكفاءة.

واستعرض ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الإنجازات التي حققتها المملكة منذ الإعلان عن رؤية 2030، لنجاحية تضاعف الإيرادات غير النفطية، وتمكين المرأة في سوق العمل، ورفع مستوى التنافسية في بيئة الأعمال، وتفعيل دور صندوق الاستثمارات العامة، والتحسن الكبير المحرز في حماية البيئة ومبادرة المملكة بخصوص الاقتصاد الدائري للكربون التي أقرتها قمة مجموعة العشرين برئاسة السعودية.

وأوضح أن "الإنجازات السابقة التي حققتها المملكة وفق رؤية 2030 جاءت في إطار تحول وإصلاحات متسارعة في السنوات الأربع الماضية"، مشيرا إلى أن

اقتصاد أوروبا يئن تحت رحمة فيروس أسرع وتعاف أبطأ

رهان على مضاعفة تطعيم اللقاح

لتفادي مخاطر اقتصادية

وضعت السلالة المتحورة الجديدة لفايروس كورونا الاقتصادات الأوروبية تحت رحمة السرعة الكبيرة في الانتشار، مما عرقل جهود تعافي الاقتصاد وتسبب في ركود كبير بسبب العزل وتشديد إجراءات مكافحة الوباء. مما أحال جل القطاعات إلى الكساد.

فرانكفورت - تهدد السلالة الجديدة سريعة الانتشار لفايروس كورونا المستجد التي ظهرت في بريطانيا وانتشرت في العديد من دول أوروبا، اقتصادات القارة بانكماش جديد بسبب الحاجة إلى تشديد الإجراءات والقيود للحد من انتشار الجائحة.

في الوقت نفسه فإن هذه الحقائق الجديدة تحتم ضرورة تطعيم أكبر عدد من سكان أوروبا باللقاحات المضادة للفايروس المستجد حتى يمكن تجنب أكبر قدر ممكن من التدايعات الاقتصادية. وبحسب وكالة بلومبرغ للأخبار فإن التقديرات المتشائمة بشأن طول فترة الإغلاق، تشير إلى أن اقتصاد منطقة اليورو سينكمش بمعدل 4.1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي خلال الربع الأول من العام الحالي بعد انكماشه بنسبة 1.5 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي.

منطقة العملة الأوروبية الموحدة ستدخل فنيا في ثاني حالة ركود لها نتيجة الجائحة

وهذا يعني أن منطقة العملة الأوروبية الموحدة ستدخل فنيا في ثاني حالة ركود لها نتيجة الجائحة وهو ما يشير إلى هشاشة التعافي الأخير للاقتصاد.

ومع تسارع وتيرة التطعيم ضد فايروس كورونا، يمكن بدء تخفيف القيود وإجراءات الإغلاق بصورة بطيئة. لكن من غير المحتمل حدوث قفزة في الناتج الاقتصادي لمنطقة اليورو قبل مايو المقبل.

ومع وجود سياسات نقدية ومالية داعمة، يمكن توقع التعافي بعد ذلك ليسجل الاقتصاد نموا بمعدل 4.8 في المئة خلال الربع الثاني ثم بمعدل 3.1 في المئة خلال الربع الثالث من العام الحالي. وتكررت وكالة بلومبرغ للأخبار أنه في ضوء هذه التقديرات يتراجع معدل النمو المتوقع لمنطقة اليورو خلال العام الحالي ككل إلى 2.9 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كانت التوقعات في ديسمبر الماضي تشير إلى نمو بمعدل 4.8 في المئة.

في الوقت نفسه ومع تأخر التعافي يمكن القول إن اقتصاد منطقة اليورو سيسجل نموا بمعدل 5.7 في المئة خلال العام المقبل وليس بمعدل 3.3 في المئة وفق التقديرات السابقة.

ومع تواتر الأنباء السيئة بشأن الفايروس وتحوراتها، فإن التوقعات الاقتصادية تتجه نحو الانخفاض وليس الارتفاع. في الوقت نفسه فإنه من الواضح أن تطعيم عدد كاف من الناس لتقليل الضغط على خدمات القطاع الصحي سيحتاج إلى وقت أطول من التقديرات السابقة، وهو ما يعني أن التعافي سيتراجع بصورة أكبر.



ثقل الاتحاد الأوروبي هش

الرئيس الأميركي جو بايدن يعرض خطته للإنعاش الاقتصادي

وكان الأميركيون تلقوا مطلع يناير 600 دولار للشخص وقد يحصلون على شيك جديد لا تعرف قيمته حتى الآن. وكان بايدن أعرب عن تأييده مرات عدة لمبلغ ألفي دولار قبل إقرار خطة التحفيز الأخيرة.

ويرى بايدن أن "عشرات مليارات الدولارات" ضرورية للسماح للسلطات المحلية والوطنية المحافظة على عمل المدرسين وعناصر الشرطة والإطفاء والعاملين في مجال الصحة العامة، وأكد الرئيس الديمقراطي المنتخب أن ثمة حاجة إلى أموال أيضا للسماح للمدارس بإعادة فتح أبوابها.

وقد يعلن بايدن زيادة في الحد الأدنى الفيدرالي للأجور ليصل إلى 15 دولارا أي ضعف مستواه الحالي (7.25 دولار).

وأكّد "أكثر منذ فترة طويلة أنه ينبغي مكافأة العمل وليس الثروات في هذا البلد".

ولم يتضح بعد إن كان بايدن سيتناول في كلمته الخميس مسألة الضرائب. وهو كان أشار في حملته الانتخابية إلى نيته فرض ضرائب إضافية على الشركات الكبرى في البلاد والأفراد الذين يزيد دخلهم السنوي عن 400 ألف دولار.

وبقي معدل البطالة مستقرا في ديسمبر عند نسبة 6.7 في المئة لكنها المرة الأولى التي لم يشهد فيها الوضع تحسنا منذ مايو.

والأسوأ من ذلك هو خسارة 140 ألف وظيفة خلال الشهر الأخير من العام 2020 ما يعني أن الكثير من العاطلين عن العمل توقفوا عن البحث عن فرصة جديدة ولم يتم احصاؤهم.

1.5
تربليون دولار حزمة التحفيز التي
ستضخها واشنطن وتخصيص
مؤاردها الإضافية للأقليات

ويتقاضى نحو 20 مليون أميركي مساعدة بطالة أو تعويض عن خسارة الدخل في كل برامج المساعدة المتوافرة. وأقرت الولايات المتحدة خطة مساعدات جديدة نهاية ديسمبر بقيمة 900 مليار دولار. ورأى بايدن أن الخطة غير كافية وأكد مرارا أنها مجرد "سلفة". وأضاف "نحتاج أكثر إلى مساعدة مباشرة للعائلات والشركات الصغيرة".

ووعد الرئيس الأميركي "بالألف مليارات الدولارات" وبالتحرك بسرعة ما أن يستلم مهامه في البيت الأبيض في 20 يناير الحالي.

وسيعطي بايدن الأولوية لتسريع وتيرة التلقيح على ما قال الأسبوع الماضي خلال مؤتمر صحافي في معقله ويلمينغتون في ولاية ديلاوير.

ويجمع خبراء الاقتصاد على أن وتيرة الانتعاش الاقتصادي ستكون رهنا بوتيرة تلقيح السكان ضد فايروس كورونا المستجد.

لكن ينبغي الانتظار مدة أشهر لكي تستعيد المطاعم والحانات والفنادق وشركات الطيران نشاطها مقبولا. و بانتظار ذلك سيحتاج الاقتصاد إلى مساندة إضافية.

وأكّد بايدن "من الضروري تخصيص الأموال الآن"، متحدداً عن خطة تشمل "الآلاف مليارات الدولارات". ومن شأن هذه المساعدات الكبيرة تجنب أن تغذي الأزمة نفسها مع استمرار الفايروس في تقليص نشاط الشركات الصغيرة التي تقوم حاليا بصرف موظفيها، ما يحد من قدرة المواطن الشرائية فينعكس على الاستهلاك ونشاط الشركات.

واشنطن - عرض الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن الخميس أسس حزمة المساعدات الاقتصادية المقبلة التي من شأنها السماح للولايات المتحدة بالخروج من أسوأ أزمة عرفتها منذ ثلاثينات القرن الماضي في حين لا يزال الملايين من الأميركيين عاطلين عن العمل.

وقد تتجاوز حزمة التحفيز التي تستهدف إعادة الروح للاقتصاد نحو 1.5 تريليون دولار.

وقال مصدر مطلع على المقترح إن حزمة التحفيز تزيد عن 1.5 تريليون دولار، وتتضمن التزاما بشيكات تحفيز بقيمة 1400 دولار، ويُتوقع أن يلتزم بايدن بالشراكة مع شركات في القطاع الخاص لزيادة عدد من يتلقون التطعيم من الأميركيين.

وسيخصص جزء كبير من هذه الموارد المالية الإضافية للأقليات. كان الرئيس المنتخب قد قال الأسبوع الماضي إن حزمة التحفيز ستكون "بتربليونات الدولارات" مشيراً إلى أن زيادة الإنفاق في وقت مبكر ستحد من الضرر الاقتصادي في الأجل الطويل الناجم عن الإغلاقات المفروضة لمواجهة الجائحة.